اقتصاديات

▪ عباس الغالبي

قروض الإسكان . . مخجلة !

يسعى عدد من المصارف الحكومية والخاصة ومعها صندوق الإسكان لمنح قروض إسكانية محاولة منها لتخفيف أزمة السكن المتفاقمة في البلاد ، ولكن جميع هذه القروض متدنية لا تكفي لترميم أو بناء وحدة سكنية في أدنى المواصفات ، في وقت نرى فيه أن المؤسسات التمويلية العقارية في عدد من بلدان دول الجوار وبلدان الخليج الأخرى تتبنى قروضاً مصرفية وأخرى تمويلية تفوق الحاجة الفعلية للمستهلكين ممن هم بحاجة إلى وحدات سكنية مختلفة .

وعند عقد هذه المقارنة ، نرى أن الإمكانات المالية في العراق تفوق حجمها في هذه الدول ، إلا أن الفرق جوهري في عملية توظيف هذه الأموال في مشهد التمويل الإسكاني والمبالغة حادة في مخاطر الائتمان لدى المنظومة المصرفية ، وبهذا فإن القروض الممنوحة حالياً في العراق عبر المصارف وصندوق الإسكان لم تساهم مساهمة جادة في التصدي لأزمة السكن ،ناهيك عن أن الكثير من هذه القروض تذهب إلى غير قطاع الإسكان ، وتصرف في غير محلها لعدم كفايتها مثلما نوهنا لبناء أبسط وحدة سكنية .

ومن هنا نرى أن يعاد النظر وبرؤية اقتصادية واجتماعية لمشهد القروض الإسكانية من قبل الحكومة ، وأن يصار إلى تشكيل لجنة وزارية رفيعة المستوى بمشاركة القطاع الخاص ممثلاً بالمصارف الخاصة ووزارة المالية والبنك المركزي العراقي لإعداد ضوابط وسقوف جديدة للقروض الإسكانية تتناسب والحاجة الفعلية لها بشروط مصرفية ميسرة ، حيث نرى في هذا الاتجاه أن تتبنى الحكومة عن طريق وزارة المالية تحمل نسبة الفائدة الميسرة من قبل المصارف بعد أن يجري رفع هذه السقوف إلى مستويات توفر الفرصة الكافية للمستفيدين من بناء وحدات سكنية مناسبة تلبي حاجة المستهلكين ، هذا من جهة ، ومن جهة أخرى أن تتجه الحكومة إلى دعم صندوق الإسكان باتجاهين ، الأول بزيادة رأسماله لتمكينه من رفع سقوف القروض الممنوحة حالياً ، والثاني تسوية مهام صندوق الإسكان إلى جعله مؤسسة تمويلية واستثمارية ، عن طريق بناء مجمعات سكنية مختلفة الأنواع والمستويات وبيعها تقسيطاً بشروط ميسرة ومدعومة من قبل صندوق الإسكان على غرار ما موجود في دول الجوار الإقليمي لمثل هكذا مؤسسات تمويلية إسكانية حكومية .

ويمكن لصندوق الإسكان وعلى مدى عقود من الزمن أن يتحول من مؤسسة استهلاكية صرفة إلى مؤسسة استثمارية ربحية قادرة على تمويل نفسها بنفسها ، لكن ذلك يعتمد على القدرة التنفيذية والمسارات العلمية الصحيحة البعيدة عن حالات الفساد المالي والإداري ، والدعم الحكومي الحالي الذي سيصبح خلال المستقبل لاحاجة له بعد أن تتحول هذه المؤسسة إلى ربحية قادرة على التعاطي مع المشاريع الإسكانية بشكل مؤسساتي وواقعي وبقدرة ذاتية .

فيما توقّع خبراء نجاح المصارف الإسلامية

تجربة المقسم الوطني بين عموم المصارف تبلغ مراحلها النهائية

□ بغداد / متابعة المدى

بلغت تجربة المقسم الوطني بين المصارف مراحلها النهائية ، في وقت أكدت مصادر برلمانية أن فتح مصارف إسلامية كثيرة منتشرة في عموم البلد سيساعد في جذب أكبر عدد من المواطنين لإيداع أموالهم فيها. وأعلن المدير التنفيذي لرابطة المصارف الأهلية عبد العزيز الحسون، عن بلوغ المراحل النهائية للبدء بنظام المقسم الوطني بين المصارف، مؤكداً تشكيل لجنة مشتركة من البنك المركزي والوزارات المعنية لاختيار أفضل العروض المقدمة من الشركات العالمية لإدارته.

وقال الحسون (للوكالة الإخبارية للأنباء) : عقد اجتماع بين البنك المركزي ورابطة المصارف الأهلية حول إمكانية تطبيق نظام المقسم الوطني بين البنوك العراقية بفرعيها الحكومي والخاص، فتم اخذ موافقة المصارف الخاصة بتطبيق هذا النظام وربطها بشبكة اتصالات موحدة.

وأضاف: هناك شركات عالمية رصينة تقدمت لتنفيذ هذا المشروع فتم التوصل إلى تشكيل لجنة مشتركة من قبل البنك المركزي ووزارتي المالية والاتصالات لفحص وكذلك هيئة الإعلام والاتصالات العروض المقدمة من الشركات لاختيار الشركة الرصينة القادرة على إدارة الجهاز والسيطرة عليه، مشيراً إلى أن المشروع بلغ مراحله الأخيرة وخلال الفترة القادمة ستتم المباشرة بتنفيذه.

وأوضح: أن المقسم الوطني عبارة عن جهاز رئيسي أشبه (ببدالة الاتصالات) يتم نصبه في مكان معين بإشراف ومراقبة البنك المركزي يدار من قبل شركة عالمية رصينة تحدد فيه نقاط اتصال بين المصارف، تستخدم من خلالها جميع البطاقات المصرفية الالكترونية سواء (الائتمانية أو الفيزاكارد أو الماستر كارد) ولن يقتصر على بطاقة واحدة.

وبين أن نسبة الأمان فيه عالية ومخاطره قليلة مهما كانت الظروف التي سيطبق فيها النظام لأنه سيكون بإشراف ومتابعة البنك المركزي، مشيراً إلى أن أهم مميزاته سيروج عن استخدام البطاقات الائتمانية ما بين المواطنين ويسهل معاملاتهم البنكية ويساعد على إدخال التكنولوجية المصرفية العالمية.

وأعلن البنك المركزي عن بدء تأسيس نظام إلكتروني جديد يدعى (المقسم الوطني) أو البنوك الهاتفية حيث يقوم بربط جميع المصارف العراقية الحكومية والخاصة بشبكة اتصالات موحدة تدار من قبل شركة عالمية متخصصة لتسهيل العمليات المصرفية.

في غضون ذلك أكد عضو اللجنة المالية النائب عبد الحسين الياسري، أن فتح مصارف إسلامية كثيرة منتشرة في عموم البلد سيساعد في جذب أكبر عدد من المواطنين لإيداع أموالهم فيها.

وقال الياسري (للوكالة الإخبارية للأنباء) : إن إجراءات البنك المركزي بفتح مصارف إسلاميه في عموم البلد سيشجع أكبر عدد من المواطنين لإيداع أموالهم في المصارف، مضيفا أن العراق دولة إسلامية ومواطنيه يفضلون التعامل ضمن مبدأ الحلال والحرام ويتحذرون من إيداع أموالهم في المصارف التي تترتب فيها فائدة معتبريها "ربا".

وأضاف : إن عمل المصارف الإسلامية يسير ضمن مبدأ الحلال والحرام والفائدة على الأموال المودعة تكون بإنصاف بين المصرف والمودع.

وأشار إلى : أن هدف البنك المركزي تقديم الخدمة المصرفية لجميع المواطنين وتشجيع على التعامل المصرفي الذي يعد تطوراً حضارياً للبلد.

وبين: أن المصارف الإسلامية ستجمع سيولة نقدية عالية تجعلها قادرة على منح قروض للمواطنين العاطلين عن العمل لتقليل نسبة البطالة، إذا جذبت ودائع كبيرة.

كردستان تنفي تصدير النفط وتؤكد مقايضته بالمشتقات مع تركيا

□ أربيل / متابعة المدى

نفت حكومة إقليم كردستان تصدير النفط ،مؤكدةً أنها تقوم بإجراء عمليات مقايضة مع تركيا للحصول على مشتقات نفطية بعد قطعها من بغداد.

وقال رئيس ديوان رئاسة إقليم كردستان فؤاد حسين لـ/دنانير/إن"حكومة الإقليم اتفقت مع الأتراك على مقايضة النفط الخام مقابل المشتقات النفطية"،موضحاً" يتم إرسال النفط الخام إلى المصافي التركية التي بدورها تقوم بإرسال المشتقات النفطية التي يحتاج إليها الإقليم . وأضاف حسين"إن المشتقات النفطية التي كانت تصلنا من بغداد ١٥٠ ألف برميل ،وانخفض الرقم إلى ٣٠ ألف برميل وبقرار من الحكومة المحلية تم إيقاف تزويد الإقليم بالمشتقات النفطية"،مبيناً "ولسد الحاجة لهذه المشتقات تم اللجوء إلى الاتفاق مع الأتراك بشأن المقايضة". وتابع : "إن مصافي الإقليم لا تنتج المقدار الذي يسد حاجة السوق في كردستان ، مما دفع حكومة الإقليم إلى تعويض النقص من سوق آخر". وكانت وزارة النفط قد اتهمت في وقت سابق حكومة إقليم كردستان بعدم تسليمها الكميات المنتجة من مصافي الإقليم ، نافية في الوقت نفسه إيقاف أو تقليل إمدادات المشتقات النفطية إلى الإقليم . وقالت الوزارة في بيان سابق : ننفي التصريحات التي تحدثت عن قطع أو تقليل حصة الإقليم من المشتقات النفطية وتعدها مجافية للحقيقة تماماً. وأضافت : إن المسؤولين في الإقليم يدركون قبل غيرهم حرص الحكومة ووزارة النفط على تلبية جميع احتياجات الإقليم منذ عام ٢٠٠٣ إلى يومنا هذا، مؤكدة أن ذلك موثق بالبيانات والأرقام. وأشارت إلى أن خطة الوزارة تعتمد على احتساب طاقات المصافي والكميات المنتجة منها في جميع المحافظات بما فيها إقليم كردستان. وبينت أن المسؤولين هناك يطالبون بتخصيص ما نسبته (١٧٪) من النفط المكرر في مصافي الوسط والجنوب إلى جانب احتفاظهم بالكميات المنتجة من مصافي الإقليم، الأمر الذي تراه بعيداً عن الإنصاف ومخالفاً للوازع الأخلاقي والمبدئي، لما يلحقه من ضرر كبير بالاقتصاد الوطني ويسببه من إرباك لخطط الوزارة الرامية إلى تلبية احتياجات المواطنين من المشتقات النفطية. وكشفت وزارة النفط أن الإقليم توقف عن تسليم كمية (١٧٥ ألف برميل في اليوم) من النفط الخام المستخرج من حقوله إلى شركة تسويق النفط (سومو) منذ نيسان الماضي، ما تسبب في حرمان الموازنة من إيرادات مالية كبيرة هي في أمس الحاجة إليها، ناهيك عن قيام الإقليم ببيع النفط الخام المنتج فيه بأسعار زهيدة جدا، وهذه خسارة أخرى وهدر للمال العام والثروة الوطنية، وبهدف وضع الحقائق في نصابها الصحيح، ودعت وزارة النفط جميع المحافظات إلى الالتزام بالدستور والقوانين حرصاً منها على مصلحة الشعب العراقي ، موضحة :استنادا إلى الدستور والقوانين النافذة التي تلزم جميع المحافظات والأقاليم بتسليم النفط الخام المنتج فيها إلى وزارة النفط ممثلة بشركة تسويق النفط (سومو) لتقوم بدورها بتصديره عبر منظومة التصدير الوطنية، فيتم إيداع جميع إيرادات النفط المصدر في الحساب الخاص (DFI) تحت إشراف ورقابة دوليين. وبينت أن الوزارة تقوم بإصدار تقرير شهري منتظم يوضح طبيعة هذا النشاط بالتفاصيل الدقيقة وتوزعه على الجهات المعنية، فضلا عن نشره في وسائل الإعلام المختلفة بهدف اطلاع الرأي العام والمعنيين على ذلك، إذ يتم توظيف هذه الإيرادات في تمويل الموازنة العامة للدولة بموجب قوانين الموازنة الاتحادية التي يصادق عليها مجلس النواب والتي تشمل النفقات التشغيلية والاستثمارية ضمنها حصة الإقليم.

مصادر برلمانية : المفاوضات مستمرة مع الكويت لإطفاء الديون

□ بغداد / المدى

رجح عضو اللجنة المالية النائب أمين هادي رفع البند السابع المفروض من قبل الأمم المتحدة على العراق قريباً بعد المفاوضات المستمرة مع الكويت لإطفاء أو تسديد الديون المالية إليها.

وقال هادي (للوكالة الإخبارية للأنباء) : هناك لجان مشكلة من قبل الجانبين العراقي والكويتي حول كيفية تسديد الديون المالية المستحقة للكويت وإطفاء بعضها، مشيراً إلى أن المفاوضات جارية ومستمرة لغرض رفع العراق عن طائلة البند السابع المفروضة عليه من قبل الأمم المتحدة منذ تسعينات القرن الماضي.

وأضاف: أن هذه المفاوضات ستأتي بنتائج إيجابية لرفع الفصل السابع قريباً وربما خلال العام الجاري.

وعن منح العراق عضوية التجارة العالمية، قال: إن دخول العراق منظمة التجارة العالمية ليس مرهوناً برفعه عن طائلة البند السابع وإنما هناك بعض الدول المتنفذة بهذه المنظمة اشترطت رفع جميع القرارات الدولية المفروضة على العراق لكي يمنح عضوية المنظمة. وأشار إلى أن العراق ليس بحاجة إلى هذه المنظمة ما لم يكن له اقتصاد متين مسنوداً على قطاعات اقتصادية كبيرة كالصناعية والزراعية لأن المنتج المحلي غير قادر على المنتجات المستوردة من البلدان الكبيرة التي لها عضوية في المنظمة، إضافة إلى أنها تحتاج إلى الاستقرار السياسي والأمني في البلد لأن الحدود العراقية ستكون مفتوحة على الدول لتوريد بضاعتها للعراق.

وتأسست منظمة التجارة العالمية في عام ١٩٩٥، وهي واحدة من أصغر المنظمات العالمية عمراً، و هي خليفة الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة (الجات) والتي أنشئت في إعقاب الحرب العالمية الثانية، وهدفها الأساسي هو المساعدة في سريان وتدفق التجارة بسلاسة وحرية.

وتشمل عضوية منظمة التجارة العالمية أكثر من (١٤٠) عضوا يمثلون أكثر من (٩٠٪) من التجارة العالمية.

وكان النظام السابق أمر باجتياح الكويت عام ١٩٩٠، على أثرها فرضت على العراق عقوبات من المجتمع الدولي ووضع تحت طائلة البند السابع الذي يجعل منه بلدا يهدد الأمن والسلم العالميين.

وتضمنت العقوبات الدولية منعه من استيراد المواد الكيماوية والتكنولوجيا النووية التي قد تستخدم في برامج سرية نووية وكيماوية وبيولوجية. وقد سمحت الأمم المتحدة في عام ١٩٩٥ للعراق ببيع نفطه مقابل حصوله على الغذاء، المسمى ببرنامج (النفط مقابل الغذاء) المرقم (٩٨٦) .

مجلس الوزراء يشكّل لجنة لتدقيق أرقام إنتاج وتصدير النفط

□ بغداد / المدى

أعلن مجلس الوزراء عن تشكيل لجنة لتدقيق أرقام إنتاج وتصدير النفط العراقي لعام ٢٠١٢، مشيرة إلى أن اللجنة ستقوم بتفعيل الاتفاق المبرم بين وزارة النفط ووزارة الثروات في إقليم كردستان العراق لاحتساب المبالغ المطلوب تسديدها للشركات النفطية.

وقال المتحدث باسم الحكومة علي الدباغ في بيان صدر عن مكتبه، نقلته "السومرية نيوز"، إن "مجلس الوزراء قرر في جلسته الاعتيادية الـ٢٩ التي عقدت، الثلاثاء، تشكيل لجنة لتدقيق الأرقام والمعلومات بشأن إنتاج وتصدير النفط العراقي وتسوية الحسابات على أساس موازنة عام ٢٠١٢". وأضاف الدباغ أن "اللجنة ستقوم بتفعيل الاتفاق المبرم بين وزارة النفط ووزارة الثروات الطبيعية في إقليم كردستان لاحتساب المبالغ المطلوب تسديدها للشركات النفطية وفقاً لذلك الاتفاق"، مشيرا إلى أن "اللجنة برئاسة وزير النفط وعضوية وزيري المالية والتجارة ورئيس ديوان الرقابة المالية ورئيس هيئة المستشارين ووزيري الثروات الطبيعية والمالية في الإقليم".

وكان وزير الموارد الطبيعية في إقليم كردستان آشتي هورامي قد أكد، في الثالث من آذار الماضي)، أن حكومة الإقليم لن تستأنف الصادرات النفطية لحين التوصل إلى اتفاق مع بغداد بشأن المدفوعات مع شركات النفط العاملة بالمنطقة.

تداولات بورصة بغداد للشهر الماضي

□ بغداد / قيس عيدان

أفاد التقرير الصادر عن سوق العراق للأوراق المالية عن مجمل نشاطها في شهر حزيران الماضي بان إجمالي الأسهم المتداولة خلال الشهر بلغ (٦٠,٨٥٠) مليار سهم، وهو ما يزيد قليلا عن قيمة تداولات الأسهم لشهر أيار البالغة (٦٠,٢٨٨) مليار سهم.

كما بلغ حجم التداول (٦٧,٩٤٦) مليار دينار قياسا مع (٨٦,٨٣٣) مليار سهم في شهر أيار. وعن العقود المنفذة فقد بلغت (٧٩٣٠) عقداً قياسا مع (١٢١٦٧) مليار سهم في شهر أيار. كما اقفل مؤشر أسعار الأسهم المتداولة على ١١٦,٠٣ نقطة في أول جلسة من شهر حزيران مرتفعا بنسبة (٠,٤٣٪)عن آخر جلسة من شهر أيار وأقفل في آخر جلسة من على ١١٦,٠٥ نقطة مرتفعا بنسبة ٠,٠٢٪ عن أول جلسة من الشهر ومرتفعا بنسبة (٠,٤٥٪) عن قيمة إقفاله في آخر جلسة من شهر أيار .التقرير أوضح ارتفاع أسعار أسهم (١٦) شركة مقارنة بأسعار إغلاقها.كما انخفضت أسعار أسهم (٣٨) شركة مقارنة بأسعار إغلاقها في شهر أيار.

وأشار التقرير إلى أن عدد الأسهم المتداولة شراء من قبل غير العراقيين خلال الشهر بلغت (٨٨٠) مليون سهم ، وتجاوز عدد الأسهم المبيعة من قبل غير العراقيين خلال شهر أيار (١,٥٥٧) مليار سهم .فيما بلغت قيمة الأسهم المتداولة شراء" من قبل غير العراقيين (١,٥٤٩) مليار دينار وتجاوزت قيمة الأسهم المبيعة من قبل غير العراقيين (٢,٢٥٧) مليار دينار ،وقد تم تنفيذ (٣٣٦) عقد شراء من أصل العقود المنفذة خلال الشهر وتنفيذ (٥١٢) عقد بيع من أصل العقود المنفذة خلال الشهر.التقرير أشار إلى خمس جلسات إضافية (بعد الساعة ١٢ ظهرا) خلال الشهر وفقا لإجراءات تنفيذ الصفقات الكبيرة عقدت الجلسة الأولى بتاريخ ٦/٣ تم خلالها تنفيذ صفقتين الأولى على شركة بغداد غازية بعدد أسهم بلغ (١,٥٠٠) مليارسهم والثانية على شركة المصرف التجاري العراقي بعدد أسهم (٩٩٩ ٩٩٩ ٥٤٩) سهم وعقدت الجلسة الثانية بتاريخ ٦/٤ تم خلالها تنفيذ صفقة واحدة على شركة الصناعات الكيمياوية بعدد اسهم (٢٥٢ ٧٥٥ ١٠٢٩) سهم وعقدت الجلسة الثالثة بتاريخ ٦/١١ تم خلالها تنفيذ صفقة واحدة على شركة بغداد للمشروبات الغازية بعدد أسهم (١٠٨ ٤٢٤ ٣٧٥ ١) سهم

وعقدت الجلسة الرابعة بتاريخ ٦/١٩ تم خلالها تنفيذ صفقة واحدة على أسهم مصرف الاتحاد بعدد أسهم (١٠٣ ٥٦٤ ٣٧٥ ٣٥) سهم وعقدت الجلسة الخامسة بتأريخ ٦/٢٠ تم خلالها تنفيذ صفقة واحدة على أسهم شركة المصرف الاتحاد بعدد أسهم (٣ ٤٤٨ ٦٦٦ ٠٠٠) سهم .فيما تم خلال شهر حزيران إلغاء عقد واحد من قبل النظام آليا" بسبب تجاوز الوسيط المشتري محددات الشراء Cap Formula ، في جلسة ٢٠١٢/٦/٧ على شركة المصرف الإسلامي بعدد أسهم بلغ (٢٣٣) مليون سهم .كما بلغ مجموع رؤوس أموال الشركات المدرجة (٢٥٨٧) مليار سهم . و أشار التقرير إلى أن القيمة السوقية للشركات المدرجة في السوق بلغت (٤٢١٩) مليار دينار أي ما يعادل (٣,٥١٦) مليار دولار.